العدد (1558) السنة السادسة - الأربعاء (15) تمـوز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

غـيـاب الـدولـة وتـفـككـهـا

حسين عبدالرازق

رغم أن إحدى السمات الأساسية للمجتمع المصري عبر التاريخ هي قوة الدولة ومركزيتها، فأي مراقب للواقع المصري في الوقت الحاضر يفاجأ بما يمكن تسميته «غياب الدولة وتفككها» بصورة غير مسبوقة، وتجاهل ـ بل واحتقار ـ سلطة الحكم للرأي العام. يكفي ملاحظة ما أثير خلال أسبوع واحد من قضايا وما اتخذته السلطة من مواقف تدل بشكل قاطع على مدى تفكك الدولة المصرية وغيابها، بعد ٣٢ عاما من احتكار حزب واحد ـ هو حزب رئيس الجمهورية ـ للسلطة، و٢٨ عاما تولى خلالها فرد واحد رئاسة الدولة بكل السلطات المطلقة الممنوحة له طبقا للدستور الاستبدادي القائم في مصر منذ عام ١٩٧١.

فالدكتور كمال أبوالمجد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان يقول إن تقرير المجلس حول حالة حقوق الإنسان في مصر الآن، يؤكد على ضرورة إلغاء حالة الطوارئ المعلنة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١، ومواجهة شيوع ظاهرة التعذيب، وإعادة النظر في نظم الانتخابات العامة لضمان نزاهتها.. إلخ. ويبدو الأمر مثيرا للتساؤل.. فالمجلس القومي لحقوق الإنسان صادر بانشائه قانون من قوانين الدولة المصرية، واختيار رئيسه وأعضائه مسؤولية الدولة المصرية ومع ذلك فدوره لا يتجاوز دور أي من أحزاب المعارضة الجادة المحاصرة والممنوعة قسرا من التأثير في اتخاذ القرار. فالمجلس يطالب ويطالب والدولة لا تسمع ولا تستجيب.> وطبقا للتعديلات الدستورية الأخيرة وإضافة باب جديد في الدستور لمكافحة الإرهاب مكون من مادة واحدة هي المادة ١٧٩، تم تكليف المشرع بإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب. وأصدر رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة وزارية لإعداد مشروع هذا القانون تمهيدا للدفع به إلى مجلس الشعب وإصداره. ورغم معارضة الأحزاب الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية ورجال الفقه والقانون المحترمين لإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب، وتأكيدهم على أن وجود قانون لمكافحة الإرهاب منذ عام ١٩٩٢ (القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢) وقبل ذلك مواد قانون العقوبات ما يكفي ويزيد لمواجهة ظاهرة الجرائم الإرهابية.. فقد استمرت اللجنة الوزارية في عملها لإعداد مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب تنفيذا للنص الدستوري، وانتهت من صياغة مشروع القانون. ولكن يبدو أن المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية التي مارستها منظمات حقوق الإنسان الدولية، دفعت الدولة المصرية إلي إرجاء التقدم بالمشروع إلى مجلس الشعب، وتأجيله إلي ما بعد انتخابات الرئاسة في ٢٠١١، خاصة بعد مد العمل بحالة الطوارئ في منتصف ٢٠٠٨، وذلك طبقا لما نشر في الصحف الأسبوع الماضي.> وفي تحد سافر للرأي العام أصدر وزير البترول قرارا بتعيين د. إبراهيم سليمان عضو مجلس الشعب ووزير الإسكان السابق رئيسا لشركة الخدمات البترولية. متجاهلا ما أثير حول أدائه كوزير للإسكان لمدة ١٣ عاما وما لحق به من اتهامات وشبهات داخل المجلس وخارجه وعدم اكتراثه بالرد على هذه الاتهامات وامتناع أجهزة الدولة عن التحقيق فيها وتبرئته أو إدانته. والقرار إضافة الى ذلك معيب وباطل حيث لا يجوز تعيين عضو في مجلس الشعب في وظيفة حكومية.>

ومارس وزير العدل «ممدوح مرعي» هوايته في الاصطدام وتحدي القضاة والسعي لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، بالتقدم لمجلس القضاء الأعلى قبل انتهاء ولايته بتشكيله الحالي بـ ٤٨ ساعة، بمشروع ـ قرار جمهوري ـ بقانون لزيادة عدد أعضائه من ٧ إلى ١١ لاضافة اثنين من رؤساء محاكم الاستئناف ورئيسي محكمتي شمال وجنوب القاهرة الابتدائيتين، وهو ما اثار غضب ورفض القضاة. وبعد أن نشر في الصحف كافة أن الرئيس تدخل وأمر بسحب المشروع، وأن وزير العدل في محاولة لمخرج يحفظ له كرامته قرر تأجيل المشروع لحين عرضه على الجمعيات العمومية للمحاكم كافة لإبداء الرأي فيه.. نشرت صحيفة الأهرام شبه الرسمية في صفحتها الأولى وتحت عنوان واضح «لا قرار بتجميد توسيع مجلس القضاء الأعلى» أكدت فيه عدم صدور أي قرار بتجميد مشروع القانون الخاص بتوسيع قاعدة تشكيل أعضاء مجلس القضاء الأعلى المقدم من وزير العدل!> وعادت الصحف مرة أخرى للحديث بتوسع عن وجود نية لدى الحكم لإصدار قرار بحل مجلس الشعب قبل انتهاء مدته بعام وانتخاب مجلس جديد للشعب، وربط صدور قرار الحل برغبة رئيس الجمهورية بترك منصبه قبل انتهاء فترة رئاسته بعام لأسباب صحية ونفسية ولكي يتم «توريث» المنصب لجمال مبارك في ظروف وأوضاع مناسبة. وبرغم نفي الأمين العام للحزب الوطني ورئيس مجلس الشورى «صفوت الشريف» لهذا الأمر جملة وتفصيلا، وكذلك نفي الأمين الإعلام بالحزب الوطني «د. علي الدين هلال» والقريب من جمال مبارك للأمر، فقد ظلت القصة متداولة وتشغل الرأي العام، لأن الوحيد الذي يملك تأكيد أو نفي القصة هو «حسني مبارك» رئيس الجمهورية الذي التزم الصمت. وزاد من شيوع الأمر وتداوله في جميع المحافل السياسية ما نشرته صحيفة معاريف الإسرائيلية حول اهتمام المخابرات الإسرائيلية بالقصة والصراع بين الحرس القديم المتمسك ببقاء الرئيس مبارك في موقعه «لآخر نفس» كما وعد أعضاء الحزب الوطني، ولجنة السياسات التي تريد الإسراع بتولي جمال مبارك مسؤولية الحكم في أسرع وقت ممكن وفي ظل وجود الرئيس مبارك في السلطة وليس بعد ذلك. ونفس القصة نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية.إن هذه القضايا الخمس ليست إلا نماذج من أحداث ومواقف عدة تؤكد ضعف وتفكك الدولة في مصر بل غيابها، وهو أمر بالغ الخطورة، ويفتح الباب أمام الفوضى وقد يغري قوى انقلابية بالتحرك لنعود للوراء عشرات السنين.

اللامعقول الثقافي العربي .. الأزمة والحرب والخطيئة

علي حسين الفواز

الموقف الرسمي للثقافة العربية مازال يثير الكثير من الالتباس والاسئلة الفاجعة، فالبعض من المثقفين العرب يضع قياسات واهمة لمواقفه من الحدث العراقي بكل عموميته واحتلاله من قبل اضخم ترسانة عسكرية دولية، وكان هذا الحدث قد تحول الى مشكلة قومية وثقافية وكونية مجردة استفزت كل(جوانيات) العقل العربي وليس الى واقع صنعته عوامل دولية واقليمية وداخلية وله ايضا اسبابه ومرجعياته واشكالاته. هذا القصور في النظر الى واقعية الحدث العراقي تعكس ازمة(اللاوعي) العربي المحكوم بانماط من المهيمنات والعقد والازمات والمواجهات التي قوامها عصابية المهيمن، وعقدة السلطة، وعقدة الطائفة والامة الغالبة والانحياز الايهامي الى عقد شبحية ترتبط بمخيال تشكلات الطوائف والفقهيات غير العقلانية، والتي تحولت للاسف ونحن في القرن الحادي والعشرين الى مؤسسات وبرامج واجهزة تمارس سلطات سرية ضاغطة، والى نوع من اللامعقول الضاغط والمؤول والعصابي.

ازمة هذا اللامعقول العربي يعيدنا الى الازمة في بداية الحديث عن النهضة العربية وازمة جدلها حول العلاقة مع الاخر، هذا الاخر الذي اثار الضجيج، فبقدر ما نزعت نحو الانفتاح عليه حركات ومجموعات ثقافية ادركت اهمية التعرّف الحضاري، واهمية تبادل المنافع الثقافية، اخذت مجموعات اخرى نكوصية اتجاها اكراهيا مضادا، اذ ظل الاخر هو المتهم دائما، والمكروه دائما، لانه منتج الحروب والازمات والاستعمارات، وعليه تبقى قياسات العلاقة محكومة بهذا التوصيف القاصر غير الدقيق بـ رغم ان هذا الاخر بات هو المهيمن والحاضر في كل الاجندات السياسية والاقتصادية والثقافية، وان ذاك البعض الثقافي يمارس كل استجماماته واستعاراته في المكان والنص من داخل رخاوات ذاك الاخر ايضا. فاية احكام دقيقة تكون ناجزة حينما نتعاطى مع ازمات الشأن الثقافي الخالص؟ واية احكام تنوشنا نحن الذين لاناقة ولاجمل في حروب السيد الاخر سوى انه دخل ارضنا تحت ضغط العوامل الصراعية الدولية وربما بسبب من ازمة السياسة التي كان يديرها النظام السابق والتي خلقت ثغرات في جدار العلاقات الدولية والاقليمية واخلت بتوازناتها، وان سوء تقديره هو الذي اسهم في وضع الجميع امام هذه التداعيات؟

احسب ان التباس قراءة الحدث العراقي يكمن في ضعف ما تملكه المنظومة الاتصالية الثقافية العربية اساسا من ادوات وبرامج ورسائل، تلك التي انتجت انماطا مشوهة من الاتصال، وانتجت بالمقابل اشاعات عن القوة الغاشمة والبطولة والسحر التي تناسب اللامعقول العربي وتغذي نزعاته المكبوتة، وهو الذي تلمسناه في الموقف الرسمي واحيانا الشعبي المحمول على الاشاعات خاصة بعد سقوط النظام السابق، اذ ظل الحنين العربي داميا وحادا، وفيصلا في الحكم على الحالة الجديدة في العراق على اساس ان النظام القديم كان بطوليا واخلاقيا ومدافعا عن الوهم العربي ومتبنيا لخطابه الرسمي ومنظوراته في الفقه السياسي والسسيوديني!! وان الاحتلال الاميركي الذي حدث لاسباب ليست عراقية وليست عربية خالصة هو الذي فكك هذه المنظومة الاخلاقية المغشوشة، والتي تحولت الى صدمة تاريخية قهرية. وهم المنظومة العربية السرية والمغلقة كان مؤسسة كبيرة تلتقي عندها قوى وتجمعات هي ذاتها التي تمثل الان الوجه الاخر العدواني المنتج للارهاب والغلو والتكفير في الشارع العراقي..

فاذا بدا ازاء هذه الصورة بان المعقول العراقي واللامعقول العربي في التباس، فاذا نحن جميعا والاخر في مأزق والتباس ايضا، وعند مفترق شكوك غريبة، يضعها البعض العربي في سياق قراءته الملتبسة للحظة الثقافية العراقية تحت ايهامات واجتهادات شتى، وكأن هذه اللحظة المضطربة بكل ما تحمله من تصدعات سياسية وثقافية، ومهيمنات للتابو الاستبدادي والفقهوي الرسمي هي التي جاءت بالاحتلال، وهي التي صنعت كل هذه المحن، وهي التي صنعت بالمقابل ايضا الهياج العربي الذي بدأ يبكي اطلالا لم تعد موجودة..

اللحظة الثقافية العراقية المفارقة والواقعة تحت سطوة الاخر الكوني لم تصنع اطمئنانا عربيا، لانها انتهكت اللامعقول الفقهي والمعياري، وبالتالي فانها اصبحت حاملة للشكوك في القياس وعمدت الى الخروج عن اصل هذا القياس عربيا لانها اصبحت خارج سياقه وخارج نظام اجتهاده وخطابه المتداول، واحسب ان موقفا مثل موقف اتحاد الكتاب العرب هو جزء من تداعيات صدمة الخروج، مثلما هو جزء من هوس هذا اللامعقول، لان هذه المؤسسة ليست مستقلة بالكامل من المنظومة الرسمية، ولم تمارس دورا معرفيا يواجه ازمة (اللامعقولات) الضاغطة في حياتنا العربية، وهذا ما يجعلنا لانستغرب مما يؤسسه من مواقف غريبة وغير موضوعية وغير مهنية، تلك التي تنطلق من خطاب عدواني لارائحة للثقافة والحوار فيه، يستبطن في جوهره موجهات القراءة النكوصية المأزومة مع الاخر المفترض وربما(اي اخر). موقف الاتحاد الثقافي العربي يوهمنا دائما بازمة التفكير، ازمة العزل الثقافي التي يتبناها العقل الرسمي عبر خطاب التخوين والتكفير، وهو ذات الخطاب القديم المنتج لاحكام الزندقة والخروج عن الملة. اشهار العداوة الدائمة مع الاخر والذات، يعني استعارة انماط مكرسة في اللاوعي، تلك التي تفترض ثبات العدو القديم، هذا العدو الايهامي، الذي يعيش معه منتجو هذا الخطاب في رخاوة من اخمص قدمي السياسة حتى رأس اللذة، رغم انهم في لامعقولهم الفكري يمارسون نكوصا وعدوانية تحتاج حقا الى قراءة سايكولوجية تستقرى ازمة الشخصية وازمة خطابها وازمات صراعها بين المعقول السياسي واللامعقول الفقهي..

استشراء ظاهرة هذا الموقف واختلاطها باتجاه العنف السياسي واحيانا انماط معقدة من الاسلمة السياسية بدات تقترح علينا وعيا صداميا، وعيا يفترض العودة الى مرجعيات اللامعقول، والتحريض على العودة الى الاندماج مع المنظومة القديمة المتماهية مع انماط السلطات الرسمية(السياسية والاجتماعية والثقافية والفقهية) في الوقت الذي يمارس فيه هذا اللامعقول العربي اقصى درجات الانتهازية، اذ هو يناور الاخر(الاحتلالي، الاستعماري) من جهة، ويفترض لنا من جهة اخرى شروطا للعودة الى حاضنة الاتحاد العربي هي في جوهرها العودة الى الخضوع لسلطة الاب القديم، الاب(الخاصي) لاولاده على وفق مايراه فرويد، والذي تكمن قوته في هذه العودة والهيمنة والامتلاك وليس في النفور والخروج عن النسق الحامل، فضلا عن المطالبة بضرورة اشهار هذا الوعي المندمج الخاضع جهارا نهارا. مقابل ذلك فان الموقف الطارد سيكون هو المهيمن هو الفارض لسياقاته وحروبه الصغيرة وتوصيفاته اللغوية والاستعارية التي تضع النص بكل نيافة اللغة على حافة المشاتمة، علما ان العالم قد غادر منطقة التشاتم، والمجاهرة بالكراهية والتخندق، واخرجها من حساباته منذ زمن انهيار زمانات الحروب العربية الفاشلة، رغم ان الشتائم اللامعقولة التي ينتجها النظام الثقافي العربي هو ذاتها الشتائم التي تمسّ الاخر، الاخر الذي يبدو انه لم يعد يهتم لشتائمنا وصراخنا وحساباتنا، رغم ان هذا الاخر يحضر في كل زوايانا ومؤتمراتنا ومناطق اشتغالنا السرية، فلماذا نحن فقط نطالب بهذا الاشهار؟ ولماذا نحن فقط نطالب بطرد الاخر الذي يغازل الجميع وينام في اسرتهم.

هذا الاخر الذي بدأ امامنا بفحولة مفرطة، وشراهة قاسية ومراوغة في الحرب وفي امتلاك المفاتيح السرية والشفرات الخاصة للدخول الى العالم الجديد، ادرك سر العجز العربي، وسر الخوف العربي، الخوف المعقد من التاريخ والاشباح والجسد والحرية، لذا هو اطلق علينا كل شيء من العسكرة الى التكنولوجيا الى التشويش الامني والمعلوماتي، لكنه لم يدع احد جنرالاته او اصحاب مؤسساته الثقافية والمدنية للقيام باي جهد ثقافي خالص، ولا حتى الدعوة الى قراءة شيء من قصائد والت ويتمان واملي ديكنسون مثلا، كل ما نراه من الاخر هو الهمرات والبرامج العسكرية والامنية، واعتقد ان هذه البرامج وهمراتها راحلة لان الاخر لايمكن ان يزرع مدرعاته في الارض..

الغريب ان تأتي هذه الاحكام والقياسات حول العلاقة مع الاخر، وحول مفهوم الحالة العراقية من مثقفين عرب يدّعون دائما انهم حداثيون وديمقراطيون وتقدميون، وانهم تعلموا دروسهم الاولى في حاضنة الاخر! احسب انه قد ادركوا ان ابسط شروط الحداثة تقتضي الحوار بدون حساسيات مع الاخر، لكن يبدو ان هذا الطيف الثقافي رغم كل شيء لم يتحرر بعد من عقدة(اللامعقول) الغاطس في الاعصاب والذاكرة وصناديق العائلة.. فكيف نضع هذه اللخبطة ازاء هذا السلوك المرتبك والغامض والقصدي في نواياه. اعتقد ان هذا البعض العربي الرسمي في اكثر الاحايين مطالب باعادة قراءة ملفاته وحساباته ليتخلص من عقده الشخصية والنظر بعيون كاملة الرؤيا للاخرين لكي يبصر ان الارض لم تعد تدور على قرن ثور..

هل نخون الليبرالية؟

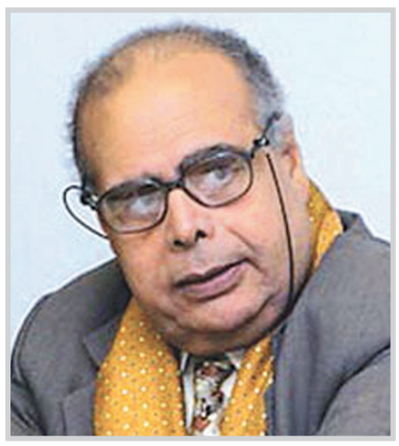

حامد ابو زيد

فرج فودة

فريدة النقاش

لم يكن موقف جماعة الإخوان المسلمين من قضايا حرية الرأي والاعتقاد والتعبير طيلة تاريخها وحتى الآن مثيرا للدهشة، فقد تقدمت مجموعة من نوابهم مؤخرا بأسئلة ومطالب حول استضافة مكتبة الاسكندرية بالتعاون مع المجلس القومي للترجمة كل من الروائي السوري «حيدر حيدر» والموسيقار اللبناني «مارسيل خليفة» والاحتفال بهما! وطالبوا بالغاء كلا من الاستضافة والاحتفال بدعوى أن الكاتب والفنان قد أساءا إلى الدين الإسلامي. واعتبرت الجماعة نفسها مفوضة باسم كل مسلمي العالم للدفاع عن الإسلام دون أن يعرف أحد من الذي منحها هذا التفويض، ومن الذي منحها أيضا سلطة تأويل النصوص القرآنية الصريحة التي تدافع عن حرية التعبير والاعتقاد وقراءتها بما يتناقض مع مبناها ومعناها، وهي السلطة التي طالما ساعدت على تقديم صورة مسيئة للإسلام باعتباره دينا للقمع والمصادرة ونفي حرية المرأة ومصادرة حقوقها. وموقف الإخوان المسلمين مفهوم لأنه يتسق مع التراث الرديء للجماعة في ملاحقة المفكرين الأحرار والتحريض على قتلهم والدفاع عن القتلة كما فعل الشيخ المرحوم «محمد الغزالي» مع قتلة الدكتور فرج فودة.. الذي تطوع الشيخ بالشهادة لصالحهم في المحكمة وكما فعل تلامذتهم في «حماس» بفلسطين حين صادروا الكتب وغيروا مناهج التعليم تو أن استولوا على السلطة بانقلاب في غزة ولاحقوا النساء وفرضوا قيودا كريهة على الحريات العامة وعلى الثقافة.كذلك فعل تلامذتهم ومريدوهم في الجزائر حين اغتالوا بعض أبرز المثقفين الديمقراطيين من «عبدالقادر علولة» المسرحي الفذ العروبي التوجه الاشتراكي الرؤى الى «معتوب لوناسي» المغني البربري الذي استلهم تراث أهله في صنع موسيقى جديدة وغناء أصيل جذب إليه الملايين في كل من الجزائر وأوروبا واضافة الى المثقفين المهاجرين بالآلاف قام الاسلاميون في الجزائر بقتل مايزيد علي مئتي مثقف من علماء وأساتذة جامعات وباحثين نساء ورجالا بدعوى خروج هؤلاء على الإسلام كما يؤولون هم نصوصه بصورة مغلقة ومريضة. وأصبح هؤلاء يستخدمون الدين الإسلامي ستارا للدفاع عن مصالحهم ومراكمة الثروات على حساب الشعوب والأهم من ذلك كله أنهم أسهموا في تعطيل المسار الديمقراطي في البلدان العربية والإسلامية وسجلهم في هذا الميدان طويل وأسود من أفغانستان إلى الجزائر ومن مصر الى فلسطين. ولأن أموال النفط لعبت دورا رئيسيا في تفاقم هذه الظاهرة التي يسميها أصحابها الصحوة الإسلامية والتي ليست في حقيقة الأمر سوى نكسة للتطور الحديث لهذه المجتمعات، فقد نجحت هذه القوى الظلامية في استقطاب بعض المحسوبين على القوى الحديثة القومية والليبرالية بعد أن نجحت نظم الاستبداد السياسي العشائرية والملكية والجمهورية في إضعاف وتهميش المستنيرين والديمقراطيين مؤسسات وأفرادا، وهو ما حدا ببعضها للاحتماء من البطش السلطوي بهذا النفوذ المعنوي المتزايد لجماعات الإسلام السياسي بدلا من فضح مشروعها الرجعي ضد حرية الفكر والتعبير والاعتقاد وحقوق المواطنة، بل اهدارها العلني مبدأ المواطنة ذاته. وهي تدافع عن دولة الخلافة التي يحتل المواطن فيها موقع الرعية.

وفي هذا السياق يأتي موقف بعض نواب حزب الوفد حزب الليبرالية المصرية العريق الذين انضموا الي نواب الإخوان المسلمين في المطالبة بالغاء استضافة الفنانين الكبيرين في مكتبة الاسكندرية، وليس هذا هو الموقف الأول من نوعه لبعض نواب حزب الوفد من قضية حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، فقد سبق لبعض قادة الحزب أن انحازوا لموقف الإخوان المسلمين والقوى الرجعية عامة في قضية المفكر والأستاذ الجامعي المتخصص في علوم القرآن «نصر حامد أبوزيد» الذي أدت الهستيريا التي أطلقتها من نصبوا أنفسهم متحدثين باسم الإسلام الي قبول محكمة بنظر قضية حسبة حكمت فيها بتطليق زوجته د.ابتهال يونس بدعوى أنه مرتد رغم أنه من الثابت أنه ما من حد للردة في القرآن الكريم.

وبدا في ذلك الحين في نظر البعض أن موقف بعض قادة الحزب كان موقفا عاما للحزب وليس اختيارا فرديا للبعض، وهو ما يبدو الآن أيضا في الموقف من زيارة مارسيل خليفة وحيدر حيدر مكتبة الإسكندرية. وقبل ما يزيد على نصف قرن من الزمان كان المفكر العلماني الديمقراطي «سلامة موسى» قد أبدى انزعاجا شديدا لأنه لم يعد يجد فروقا حقيقية بين صحافة الإخوان المسلمين وصحافة حزب الوفد، وهو ما يعد خيانة صريحة لليبرالية.صحيح أن الفكر الديمقراطي العلماني المستنير يشق طريقه بقوة الحياة ذاتها وفي اتجاه حركة التاريخ، لكن يعطله ويؤدي الى إبطاء حركته هذا الموقف المتناقض لبعض أكبر القوى الليبرالية بل القومية في البلاد لأن الناصريين لايختلفون كثيرا عن موقف الوفد من هذه القضايا الشائكة والحاسمة في تطورنا وهو واقع يدعو جماعات المثقفين ومنظماتهم الي فتح حوار صريح وشفاف مع هذه القوى دفاعا عن العلمانية والديمقراطية وحقوق الإنسان دون تجزئة لأنها جميعا أساس لاغنى عنه لا فحسب للخروج من المأزق الراهن وإنما أيضا لتجنب الخروج من التاريخ.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com